

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التطبيقات: 1 - إذا تعدّد الولي كما إذا مات عن ولدين أو اخوين فعفا أحدهما كان للآخر المطالبة بالحق ولا يسقط بعفو الأول ([1497]). لا الحق في الفرض وإن كان أمراً واحداً متعلّقاً بشخص واحد وهو المورث، إلاّ أنّّه بعد الانتقال إلى الوارث يكون صاحبه كلّ واحد منهم، ولذلك لو استفاد بعض لم يبق للبقية مجال، ولو عفا بعض فلباقين المطالبة به، فإنّ الإرث هنا ليس من قبيل إرث المال وكيفية توزيعه بين الوارث، بل هو ولاية ولكل واحد من الورثة المطالبة به تامّاً وإن عفا الآخر ([1498]). 2 - ما رواه عمّار الساباطي، عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: «سمعت، يقول: إنّ الحدّ لا يورث كما تورث الدية والمال، ولكن من قام به من الورثة فهو وليّه، ومن تركه فلم يطلبه فلا حقّ له، وذلك مثل رجل قذّف وللمقذوف أخ [أخوان] فإن عفا عنه أحدهما كان للآخر أن يطلبه بحقّه لأنّها أُمهما جميعاً والعفو إليهما جميعاً» ([1499]). 3 - وما رواه أيضاً: «قال: قلت للإمام الصادق (عليه السلام): لو أنّ رجلاً قال لرجل: «يا بن الفاعلة» يعني الزنا، وكان للمقذوف أخ لأبيه وأُمّه، فعفا أحدهما عن القاذف وأراد أحدهما أن يقدرّمه إلى الوالي ويجلده، أكان له ذلك؟ قال: أليس أُمّه هي أم الذي عفا؟ ثم قال: إنّ العفو إليهما جميعاً إذا كانت أُمّهما ميتة فالأمر إليهما في العفو، وإن كانت حيّة فالأمر إليها في العفو» ([1500]).